

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٢ (٢٠١١)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام مواصلة إبلاغه بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مرة كل ٦٠ يوما، والاستمرار في توجيه انتباهه إلى أي انتهاكات جسيمة للاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق)، الذي وُقِع في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، في أديس أبابا. ويشير هذا التقرير أيضا إلى الفقرة ٥ من قرار المجلس ٢٠٢٤ (٢٠١١)، التي طلب بموجبها المجلس إلى الأمين العام إبقاءه على اطلاع على التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية الوارد بياها في الفقرة ١ من القرار. ويعرض التقرير آخر مستجدات الحالة في أبيي ونشر القوة الأمنية المؤقتة وعملياتها منذ صدور التقرير السابق عن المسألة المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (S/2012/68).

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية خلال الفترة قيد الاستعراض مشوبة بالتوتر وبصعوبة التكهن بمآلها، نظرا إلى استمرار وجود قوات مسلحة غير مأذون لها في منطقة أبيي، في انتهاك لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ونظرا إلى تواصل ترحال أفراد قبيلة المسيرية على نطاق واسع، وعودة النازحين من أفراد قبيلة دينكا نقوك.

٣ - وظلت القوات المسلحة والشرطة السودانية تحتفظان، حتى ٦ آذار/مارس ٢٠١٢، بوجود لهما في المنطقة الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب، ولا سيما في بلدة أبيي، وقولي، وبلوم، ومنطقة دفرة. وبناء على طلب القوة الأمنية المؤقتة، استمرت القوات المسلحة السودانية، المرابطة في بلدة أبيي وقولي ودفرة وبلوم بقوام يتراوح حاليا بين ٤٠٠ فرد



و ٥٠٠ فرد، في حصر تحركاتها إلى شمال المنطقة وخلال النهار فحسب، وأحجمت أيضا عن القيام بأي مهام عملياتية. وقامت القوات المسلحة السودانية أيضا بإعادة نشر الشرطة السودانية من دكورة إلى أبيي.

٤ - ولا يزال ثمة زهاء ٧٢٠ فردا من أفراد جهاز شرطة جنوب السودان يرابطون في المنطقة الواقعة جنوب نهر كير/بحر العرب، وبخاصة في مناطق أقوك، وأباتوك، وأوانق تو، ورومامي، ومابوك. كذلك استقدم جهاز شرطة جنوب السودان عناصر جديدة تقوم حاليا بمهام عملياتية في أقوك والقرى المحيطة بها. وما زال الجيش الشعبي لتحرير السودان يتخذ من ميحان كول مقراً للواء، على مسافة زهاء ٣ كيلومترات إلى جنوب أقوك والحدود مع منطقة أبيي، على النحو المثبت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويبلغ قوام القوات في ذلك المقر ٣٠٠ جندي. وأفادت القوة الأمنية المؤقتة أيضا بقيام قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بتحركات متفرقة داخل منطقة أبيي وخارجها. وطلبت القوة الأمنية المؤقتة إلى سلطات جنوب السودان في عدة مناسبات في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢ أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لإعادة الانتشار خارج منطقة أبيي أو احتواء جهاز شرطة جنوب السودان، بسبل منها تقليص حجمه وخفض عدد الأسلحة التي بحوزته، لكن لم تستجب لهذا الطلب.

٥ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، كان قد عاد ما ينيف عن ٥٠٠٠ نازح من قبيلة دينكا نقوك إلى قراهم في منطقة أبيي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل أفراد قبيلة المسيرية الرحل ترحالهم السنوي جنوباً، عبر منطقة أبيي، سالكين الممرات الوسطى والجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية من منطقة أبيي. وتشير التقديرات إلى أنه اعتباراً من ١٥ آذار/مارس، حلّ بمنطقة أبيي ما يربو على ١١٠٠٠٠ فرد من قبيلة المسيرية الرُّحَل، يسوقون أكثر من مليوني رأس من الماشية، و ١١٢٠٠٠ من الماعز والغنم والحمير، واستقر أكبر تجمّع للرحّل في الممر الغربي عبر علال وريقورك، وفي الممر الشرقي عبر أم خريت وتربادر.

٦ - وركّزت الدوريات اليومية المنتظمة التي كانت تجريها القوة الأمنية المؤقتة على المناطق الحساسة التي تستقبل العائدين والرحّل على السواء، بما فيها مناطق مريال أحاك، ورومامي، وكولونيال، وأتاي، ولوفونق، الواقعة في القطاع الجنوبي، ومناطق نونق، وعلال، وتاحلي، واللو، الواقعة في القطاع الأوسط، ومناطق دفرة، وقولي، ومكينس، وأم خريت، وتوداج، ودمبولويا، وتربادر، الواقعة في القطاع الشمالي. وسعيًا إلى كفالة أمن العائدين

والرحّل وحميتهم بشكل أفضل، واصلت القوة الأمنية المؤقتة وجودها في نقاط التفتيش واستمرت في مراقبة جميع التحركات في بلدة أبيي وسائر المناطق الحساسة.

٧ - وتسبب ضيق الفرص المتاحة لقبيلة المسيرية للحصول على المياه والوصول إلى المراعي في وقوع حادثين أمنيتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٣ شباط/فبراير، أطلقت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية النار على ١١ رأساً من مواشي المسيرية وقتلتها، وذلك في كوين، على الجانب الجنوبي الشرقي من منطقة أبيي. كذلك أقرت قبيلة المسيرية بأن عدداً من أفرادها الرحّل لم يحصلوا على إذن مسبق من اللجنة الأمنية المشتركة المعنية، قبل اقتياد مواشيهم إلى نقاط المياه والمراعي في كوين. ذلك أن الإذن المسبق بالتحرك مرهّن بموافقة اللجنة الأمنية المشتركة، وفقاً للاتفاق المبرم بين كلتا القبيلتين في مطلع شهر شباط/فبراير. وعقب الحادث، قامت القوة الأمنية المؤقتة، حرصاً على درء تفاقم التوترات ووقوع أي حوادث أخرى من هذا القبيل، بإقناع قبيلة المسيرية بالامتناع عن إتيان أي عمل انتقامي، وطمأنت قبيلة دينكا نقوك بأن الحالة الأمنية باتت تحت سيطرة القوة الأمنية المؤقتة. وإضافة إلى ذلك، كتّفت القوة الأمنية المؤقتة من دورياتها لتعزيز وجودها على الجانبين الجنوبي الشرقي والجنوبي الغربي من منطقة أبيي.

٨ - ووقع الحادث الثاني في يوم ٢٢ شباط/فبراير، عندما طلبت القوة الأمنية المؤقتة من مجموعة من أفراد قبيلة المسيرية الرحّل، في كوين، تسويق قطيعاً يتألف من زهاء ١٢ ٠٠٠ رأس من الماشية ألا تواصل ترحالها صوب نهر كير/بحر العرب نظراً لعدم حصولها على إذن مسبق بالتحرك إلى وجهتها من اللجنة الأمنية المشتركة المعنية. وفي هذه الأثناء، أتت عناصر جهاز شرطة جنوب السودان من أقوك مدحجة بالرشاشات الثقيلة، وتمركزت في الطرف الجنوبي من النهر وأخذت تهدد الرحّل. فتدخلت القوة الأمنية المؤقتة ونزعت فتيل التوتر، وكفلت بذلك انسحاب عناصر جهاز شرطة جنوب السودان من المنطقة.

٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تطهير المنطقة من الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات وفقاً لأولويات البعثة. وجرى شقّ طريقين إضافيين لكي تستخدمهما الوحدات العسكرية التابعة للقوة الأمنية المؤقتة، من مجاك إلى دنقوب، ومن اللو إلى مفترق أم خريت، بينما جرى شقّ طريقين (بنتون إلى رومامي، وبنتون إلى مادينق) لإيصال المساعدات الإنسانية. وإضافة إلى فريق التحقق من الطرق، جرى نشر فريقين معنيين بمسح المنطقة، تابعين لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك في منطقة أبيي في القرى الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب على طول الطريق بين بنتون ورومامي.

١٠ - وإضافة إلى ذلك، جرى تكليف فصيلة إثيوبية لإزالة الألغام بمهمة اتخاذ الإجراءات اللازمة في المناطق الخطرة الملوثة بالذخائر غير المنفجرة والألغام، فقامت بتدميرها بأمان في نونق وعلال وتاجلي.

ثالثاً - التطورات السياسية

١١ - ما زال الوضع النهائي لمنطقة أبيي لم يسوِّ بعد، ولم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولا يزال الطرفان يواجهان طريقاً مسدوداً فيما يتعلق بتعيين أعضاء إدارة منطقة أبيي، رغم الجهود الجبارة التي بذلها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي لإيجاد حل وسط. فالهيئة الوحيدة العاملة من بين الهيئات المنصوص عليها في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه هي لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، التي عقدت ثلاثة اجتماعات منذ بدء عملها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٢ - وقد جرى تأجيل الاجتماع الرابع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، الذي كان مقرراً عقده أصلاً في ٢٠ شباط/فبراير، وذلك بناء على طلب حكومة السودان التي أفادت بضرورة إفراد مزيد من الوقت لكفالة تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة في السابق تنفيذاً فعالاً وكاملاً. وانخرط ميسر مفوضية الاتحاد الأفريقي لدى اللجنة والقوة الأمنية المؤقتة في مناقشات مكثفة مع الطرفين بغية تحديد موعد مناسب للاجتماع المقبل، الذي ما زال لم ينعقد بعد.

١٣ - ويعزى معظم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه إلى الجهود المبذولة، بدعم من القوة الأمنية المؤقتة وميسر الاتحاد الأفريقي لدى لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، لتنفيذ القرارات المتخذة خلال اجتماع اللجنة الثالث، المعقود في أبيي، في يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لا سيما ما يلي: الأحكام المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية وعودة النازحين وهجرة الرُّحَّل دون حمل السلاح؛ وإنشاء أمانة لجنة الرقابة المشتركة في أبيي وتفعيلها؛ وإقامة آلية لمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة؛ وتكوين اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين وأفرقة المراقبين العسكريين المشتركة؛ والخطوات الأولية اللازمة لتشكيل دائرة شرطة أبيي؛ وعقد "مؤتمرات التعايش" بين المجتمعات المحلية. وفي إطار هذه الجهود، زودت القوة الأمنية المؤقتة الرئيسيين المشاركين للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، في ٣ شباط/فبراير، بمشروع اقتراح اختصاصات اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين. فموجب اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، تناط باللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين مهمة الاتصال بالقوة الأمنية المؤقتة بشأن المسائل الأمنية في منطقة أبيي، وستتألف من عدد متساو من المراقبين من السودان وجنوب السودان (القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان).

١٤ - وما زالت القوة الأمنية المؤقتة تواصل جهودها لتنفيذ أمانة لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وتحقيقاً لهذا الغرض، أوصت القوة الأمنية المؤقتة الطرفين بالقيام على وجه الاستعجال بنشر أمينَي اللجنة وجهازي الدعم الإداري الخاصين بهما، وعرضت إيواءهما في مقر القوة الأمنية المؤقتة ببلدة أبيي كحل مؤقت لإنشاء الأمانة. واقترحت القوة الأمنية المؤقتة أيضاً على الطرفين أن يكون أميناً للجنة عضوين في اللجنتين المشتركين المؤلفتين من لجنة الرقابة المشتركة في أبيي والقوة الأمنية المؤقتة، اللتين تعنى أولاهما بتوعية قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية بشأن عمليتي الترحال والعودة دون حمل سلاح، وتعنى ثانيتهما، المسماة "لجنة المساعي الحميدة"، بالاتصال بقيادتي قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية وتشجيعهما على العمل بشكل وثيق مع القوة الأمنية المؤقتة في تنفيذ ولايتها.

١٥ - وعملاً بقرار لجنة الرقابة المشتركة في أبيي إقامة اتصالات منتظمة مع رئيسي فريقَي الأمم المتحدة القطريين للسودان وجنوب السودان، عقد الرئيس المشارك في اللجنة عن حكومة جنوب السودان، لوكا بيونق دنق، اجتماعاً في جوبا في ٦ شباط/فبراير، مع منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ومع الفريق القطري للعمل الإنساني في جنوب السودان. وتضمن الاجتماع إحاطة بشأن آخر القرارات التي اتخذتها اللجنة، وركزت المناقشات على متطلبات إيصال المساعدة الإنسانية إلى منطقة أبيي. وقام الرئيس المشارك أيضاً بزيارة مناطق العودة والترحال في منطقة أبيي، في الفترة من ٢ إلى ٤ آذار/مارس، حيث ناقش سبل كفالة عودة أفراد قبيلة دينكا نقوك وترحال أفراد قبيلة المسيرية الرحل على نحو سلمي ومنظم. وتم التوصل إلى تفاهم لتنظيم اجتماع مشترك بين القبيلتين لتناول تلك المسائل.

١٦ - وفي إطار التحضير لاجتماع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي المقبل، استعرض الرئيس المشارك عن حكومة السودان، الخير الفهيم المكي، مع رئيس وزراء حكومة السودان الترتيبات العملية اللازمة التي يجب اتخاذها لاستيفاء الشروط الإدارية والمالية لتنفيذ قرارات اللجنة.

رابعاً - الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٧ - اكتسب تنفيذ اتفاق حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن الأمن الحدودي والآلية السياسية والأمنية المشتركة، المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، والاتفاق المتعلق ببعثة دعم مراقبة الحدود المبرم بين الحكومتين في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١، بعض الزخم عقب الاجتماع الثاني للآلية السياسية والأمنية المشتركة، الذي عقد في أديس أبابا يوم ١٠ شباط/فبراير. وخلال هذا الاجتماع، وقعت حكومتا السودان وجنوب السودان مذكرة

تفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون، التزمنا فيها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما بعضا، وبأن تحترم كل منهما سيادة الأخرى وسلامتها الإقليمية، وبألا تستخدم القوة في تسيير علاقتهما. وقرر الطرفان كذلك العمل فوراً على إنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وطلبا إلى فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي أن يتناول مسألة الخرائط الحدودية مع رئيسي البلدين.

١٨ - وفي ٧ آذار/مارس، وفي سياق الجولة التالية من المفاوضات التي ستعقد في أديس أبابا، عقد فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً مع الطرفين لمواصلة مناقشة مسألة إنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وجرى التشديد على أهمية تفعيل الآلية بالنظر إلى قدرتها على الإسهام في تخفيض التوترات المتصاعدة، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن ضرورة تدخل الرئيسين مباشرة على الصعيد السياسي لإزالة الحواجز ودرء أي تأخير في تشغيل الآلية. وجرى الاتفاق أيضاً على أن تساعد القوة الأمنية المؤقتة الطرفين بتوفير خريطة لـ "منطقة العمليات" لتجاوز النزاع بشأن خط الحدود وتقديمها في الاجتماع المقبل للآلية السياسية والأمنية المشتركة.

١٩ - ومنذ توقيع مذكرة التفاهم، وردت أنباء غير مؤكدة عن حشد قوات ووقوع تفجيرات وشن هجمات عبر الحدود في كل من السودان وجنوب السودان. كذلك تبادل الطرفان توجيه التهم بدعم حركات التمرد ضد بعضهما بعضا. ومراعاة لأهمية الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في ظل هذه الحالة الأمنية المتوترة، واصلت القوة الأمنية المؤقتة المضي قدماً في تنفيذ ولايتها الموسعة، المتمثلة في دعم الآلية عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١).

٢٠ - وشرعت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في إجراء استعراض عام للاحتياجات التشغيلية للقيام بهذه المهام الجديدة، مع مراعاة استنتاجات المهمة الاستطلاعية المضطلع بها في آب/أغسطس ٢٠١١ وفقاً للفقرة ٥ من الاتفاق المتعلق ببعثة دعم مراقبة الحدود. وتعتمد القوة، على وجه الخصوص، اعتماد نهج تدريجي في نشر القوات، مع التركيز بشكل مباشر على تقديم الدعم في المناطق الحدودية التي تبلغ فيها الشواغل الأمنية مداها.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢١ - واصلت المنظمات الإنسانية في جنوب السودان تقديم المساعدة الغوثية لحوالي ١١٥ ٠٠٠ من النازحين والعائدين في منطقة أقوك وولاية واراب ومناطق أخرى في جنوب السودان. ويشهد الدعم المقدم للعائدين تزايداً، لا سيما فيما يخص خدمات الصحة والمياه

والنظافة الصحية، لكن لا يزال الوصول إلى أجزاء عديدة من منطقة أبيي متعذرا نظرا للتهديد الذي تشكله الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات.

٢٢ - وتواصلت ببطء وتيرة العودة الطوعية للنازحين من أقوك إلى المناطق الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب. غير أن وكالات الأمم المتحدة لم تتمكن من التحقق من أعدادهم بصورة مستقلة. وليس من الواضح أيضا ما إذا كانت حالات العودة المبلغ عنها دائمة أم أنها مجرد زيارات مؤقتة لتقييم الأوضاع أو الإبقاء على صلة إلى أن تيسر إمكانية العودة الدائمة. ويضطلع برنامج الأغذية العالمي حاليا بعملية إعادة التحقق. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الاضطلاع بأنشطة اقتفاء أثر الأسر ولم شملها، كما أنشأت أماكن ملائمة للأطفال في ٢٠ قرية جنوب نهر كير/بحر العرب، حيث يرتاد هذه المرافق نحو ٢٠٠٠ طفل. واتفقت وكالات الأمم المتحدة على إنشاء فريق عامل معني بالبحث عن الحلول الدائمة (برئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وذلك لتقييم الاتجاهات القائمة وتحديد الفرص المتاحة للتوصل إلى حلول دائمة، وتنفيذ آلية للتحقق من الطابع الطوعي لحالات العودة وسلامتها واستدامتها لتوفير الدعم المناسب.

٢٣ - ولا تزال أحوال المعيشة في مناطق النزوح الرئيسية الثلاث (ميان أبون، ومريال أجاك، ومجاك كوال/تورالي) تنطوي على تحديات. ولئن كانت الاحتياجات الأساسية ما زالت تلبى، فإن أمد النزوح الذي ما فتئ يزداد طولا يدل على ضرورة رصد الحالة بصفة منتظمة وتقديم دعم موجه. ونظرا لأن أزيد من ١٠٠٠٠٠٠ من النازحين من أبيي ما زالوا في حالة نزوح، فمن غير المرجح أن يعودوا إلى ديارهم في الوقت المناسب لزراعة حقولهم خلال موسم الزراعة المقبل. وبالنظر إلى الحاجة إلى استمرار المساعدة وتعذر الوصول إلى منطقة أبيي من السودان، يقوم برنامج الأغذية العالمي بترتيبات لتهيئة الإمدادات الغذائية انطلاقا من جنوب السودان.

٢٤ - وفي غضون ذلك، تعمل المنظمة الدولية للهجرة على تعزيز مساعدتها المجتمعية في دفرة وقولي لمنع تفشي الأمراض المنقولة بالماء، وأعرب أفراد قبيلة المسيرية الرحل أيضا عن القلق البالغ إزاء غياب لقاحات الحيوانات. ولم تحصل بعد لقاحات الحيوانات التي أرسلتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى منطقة أبيي على ترخيص من مفوضية العون الإنساني في السودان، وبذلك فإنها لا تزال في كادوقلي.

سادسا - حماية المدنيين

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلاحظ القوة الأمنية المؤقتة زيادة في الأخطار التي تهدد السكان المدنيين في منطقة أبيي. ولم تكشف أيضا عملية رصد حالة الحماية التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن أي حوادث تتصل بالحماية في صفوف النازحين أو فيما بين النازحين والقبائل المضيفة أو غيرها من القبائل.

٢٦ - وواصلت القوة تفعيل آلياتها المعنية بالاستجابة المتعددة الأوجه لتوفير الحماية، وذلك عن طريق التعاون الوثيق مع الهياكل القيادية للمسيرية ودينكا نقوك والمسؤولين الحكوميين المعنيين في الجانبين، كما قامت بدوريات عسكرية مكثفة ليل نهار. وقامت القوة كذلك بدعم التشغيل الفعال للجان الأمنية المشتركة السبع عشرة في منطقة أبيي، التي تتألف من ممثلين عن القوة الأمنية المؤقتة وعن قبيلة دينكا نقوك أو قبيلة المسيرية المحليتين، وتضطلع بمهام تقييم الترتيبات الأمنية للعودة للمنظمة للنازحين وحركة الرحل والتخطيط لتلك الترتيبات وتنفيذها. كذلك أسند الفريق تاديسي ويريدي تسفاي، رئيس البعثة، للجان مهمة توعية القبائل المحلية بالحاجة إلى المصالحة وبقيمنتها باعتبارها شرطا مسبقا لإحلال السلام الدائم والاستقرار.

٢٧ - وواصلت القوة تنفيذ استراتيجيتها للتخفيف من حدة النزاعات، بهدف تهيئة الظروف لهجرة الرحل وعودة النازحين بصورة سلمية ومنظمة عن طريق إشراك كل من القبائل المحلية والسلطات الحكومية المعنية. وأسند للعديد من اللجان الأمنية المشتركة، شمال وجنوب نهر كير/بحر العرب، مهمة تقييم مدى توافر تلك الإمكانيات، كل حسب منطقتيه. وفي ٩ شباط/فبراير، قامت القوة الأمنية المؤقتة بتيسير التوصل إلى اتفاق بين قبيلة المسيرية والسلطات والقبائل المحلية في بانتيو، ولاية الوحدة، في جنوب السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو الاتفاق الذي سيمتخ بموجبه للمسيرية الحق في الوصول إلى المياه والمراعي في تلك الولاية.

٢٨ - وفي ١٦ شباط/فبراير، نظمت القوة الأمنية المؤقتة أول اجتماع مشترك لزعماء القبيلتين المحليتين في بلدة أبيي. وحضر الاجتماع وفد من المسيرية من الجانب الجنوبي الشرقي لمنطقة أبيي ووفد دينكا نقوك من مريال أحاك. واتفق ممثلو الوفدين على مواصلة عملية تيسير الترحال والعودة بصورة سلمية ومنظمة، وعقد اجتماعات للتشاور بين القبائل المحلية على نحو منتظم، ومناقشة السبل العملية لمراقبة حركة أفراد كلتا القبيلتين على نحو أفضل. وأدان كلا الوفدين أيضا الحادث الأمني الذي وقع في كوين، المشار إليه في الفقرة ٧ من هذا التقرير.

٢٩ - وتقرر عقد اجتماع للمتابعة بين القبيلتين في ٢٢ شباط/فبراير، بيد أن ممثلي دينكا نقوك لم يحضروا الاجتماع. غير أن ممثلي المسيرية من الجانب الجنوبي الشرقي لمنطقة أبيي أجروا، في أعقاب الاجتماع، مشاورات مع اللجنة الأمنية المشتركة في كليك، ووافقوا على أن تتم هجرتهم دون حمل أسلحة، وعلى التقيد بسلك الطرق المحددة سلفاً، وعدم عبور القرى التي تستوطنها قبيلة دينكا نقوك، والتقيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع السلطات في ولاية الوحدة في جنوب السودان، وحضور اجتماعات التشاور بين القبائل مع ممثلي دينكا نقوك عندما يبدي هؤلاء رغبتهم في الاجتماع.

٣٠ - وفيما يخص تفعيل الفقرة ١٠ من القرار ١٩٩٠ (٢٠١١) والرسائل التي وجهها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فإن حكومة السودان كانت هي الوحيدة التي أرسلت إدارة عمليات حفظ السلام في ١٥ شباط/فبراير، معربة عن رفضها أي إدراج لعنصر حقوق الإنسان ضمن القوة الأمنية المؤقتة.

سابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٣١ - في ١٥ آذار/مارس، بلغ عدد أفراد العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة ٣ ٨٠٠ فرد من أصل القوام المأذون به البالغ ٢٠٠ ٤ فرد (انظر المرفق الأول). ونُشرت تلك القوات في قواعد العمليات للتصدي لما جرى تقييمه من التهديدات أو حالات زعزعة الاستقرار المحتملة. وفي القطاع الشمالي، نُشرت الكتيبة الثانية بقوام سرايا في قواعد العمليات في دفرة وتوداج وأم خريت وشقاق، وبقوام فصائل في دنقوب وفي وت غوك. وفي القطاع الأوسط، نُشرت الكتيبة الأولى بقوام سرايا في قواعد العمليات في بلدة أبيي، وتاجلي، واللو، وبقوام فصائل في نونق وعلال. وفي القطاع الجنوبي، نشرت الكتيبة الثالثة بقوام سرايا في قواعد العمليات في أفوك، وبتون، ومريال أجاك، وأتوني، وبقوام فصائل في أفاني أحونق، وجسر بتون، ولوفونق، وونروك (انظر المرفق الثاني، خريطة انتشار القوة الأمنية المؤقتة). وعُزز القطاع الشمالي بسريّة دبابات والقطاع الأوسط ببطارية مدفعية ميدانية.

٣٢ - ونظراً لحركة الهجرة الجارية حالياً في جنوب غرب منطقة أبيي وفي شرقها، وعودة بعض النازحين إلى شمال نهر كير/بحر العرب، غطت القوة في حدود إمكاناتها الجزء الأكبر من منطقة أبيي، وسيّرت دورياتها على نطاق واسع ليلاً ونهاراً، باستخدام الدبابات وناقلات الجنود المصفحة، وذلك لردع أي تهديدات، وكثفت ظهورها على نحو باد للعيان من أجل تيسير حركة الهجرة والعودة على نحو سلمي ومنظم. وعززت القوة الأمنية المؤقتة وجودها، وسيّرت دوريات في المناطق التي تبين أنها معرضة للخطر، والتي يغلب فيها احتمال حدوث

مناوشات بين أبناء قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. ولم يبلغ عن وجود أي قيود على حرية التنقل، كما أبدى الطرفان، أي القوات المسلحة السودانية والشرطة السودانية، من جهة، وجهاز شرطة جنوب السودان، من جهة أخرى، مواقف إيجابية إزاء القوة الأمنية المؤقتة.

٣٣ - وستضيف القوة الأمنية المؤقتة إلى طائريها العموديتين المدنيتين طائرتين عموديتين ميدانيتين من أجل تكثيف ظهورها على نحو باد للعيان، وتحسين مصداقيتها وتأثيرها الرادع، وذلك بعد الانتهاء من أعمال البناء الضرورية لمهابط الطائرات. واستُكملت الترتيبات مع حكومة إثيوبيا لنشر الطائرتين العموديتين للخدمات العسكرية، ويتوقع نشرهما بحلول نهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٢.

٣٤ - وما زالت هناك عقبات رئيسية تعيق إنشاء دائرة شرطة أبيي، تتمثل في غياب إدارة منطقة أبيي، وعدم توافر المكونات الأخرى لنظام العدالة الجنائية، وعدم حصول تقدم في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، الموقع في أديس أبابا. وثمة حاجة ملحة لإنشاء وحدة شرطة لشؤون الهجرة وأمن مرافق النفط في دائرة شرطة أبيي.

ثامنا - دعم البعثة

٣٥ - في ١٣ آذار/مارس، منحت حكومة السودان تأشيرات لدخول ٢٨ موظفا مدنيا من موظفي القوة الأمنية المؤقتة، و ٢٧ مقاولا لخصص الإعاشة والاتصالات التابعين للقوة الأمنية المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، مُنحت تأشيرات إقامة لـ ٢٣ موظفا يعملون لدى أحد المقاولين، ولخمسة من ضباط الأركان. وسيساهم منح تلك التأشيرات للموظفين المدنيين والمقاولين التابعين للقوة الأمنية المؤقتة مساهمة كبيرة في تعزيز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

٣٦ - وفي ١٥ آذار/مارس، كانت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ما زالت تنتظر إصدار تأشيرات دخول لخمسة موظفين، وتجديد ٧٣ تأشيرة لموظفيها المكلفين بالتحقق من الطرق والأعضاء في الفريق المتعدد المهام. وعلى الجانب العسكري، لم يحصل على تأشيرات دخول سوى خمسة من ضباط الأركان غير الإثيوبيين من أصل ما مجموعه ٤١ ضابطا، فيما لم تُمنح تأشيرات دخول لأي من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الذين لا يحملون الجنسية الإثيوبية، البالغ عددهم في المجموع ٦٥ ضابطا.

٣٧ - وسيغدو الوصول إلى منطقة أبيي خلال موسم الأمطار المقبل عسيرا للغاية لأن الأمطار الموسمية الغزيرة تؤدي دوريا إلى انقطاع كل من الطريق الذي يصل واو بأبيي والطريق الذي يصل كادوقلي بأبيي. وفي العام الماضي، تعذر الوصول برا إلى منطقة أبيي لأكثر من أربعة أشهر (من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر)، واضطرت البعثة إلى نقل

جميع الإمدادات عن طريق الجو. وتعمل القوة الأمنية المؤقتة على زيادة قدرتها التخزينية بحيث تستطيع تخزين حصص إعاشة جافة ومجمدة تكفي لما لا يقل عن أربعة أشهر. وعلاوة على ذلك، تشارك حاليا القوة الأمنية المؤقتة في مفاوضات لإضفاء طابع رسمي على نقل الجزء غير المستخدم من قاعدة كادوقلي اللوجستية إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الذي كان قد جرى نقله إلى القوة الأمنية المؤقتة خلال عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٣٨ - وما زالت الظروف المعيشية صعبة للغاية في مخيمات القوة الأمنية المؤقتة، ويُنتظر أن تسوء إلى أقصى حد خلال موسم الأمطار. وكذلك، توجد المخيمات الموجودة في بلدة أبيي، وأقوك، ودفرة، في حالة سيئة وتحتاج إلى تجديد وتوسيع. واعتبارا لهذا الوضع، تجري الاستعدادات لبناء أماكن إيواء مسبقة الصنع في بلدة أبيي، وأقوك ودفرة. ومن المتوقع الشروع في صب أسس وقواعد المساكن الصلبة الجدران قبل نهاية نيسان/أبريل، أي قبل شهرين من موسم الأمطار. وسيُعاد بصورة مؤقتة نشر موظفين من مركز تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في برينديزي ومعدات لمناولة المواد من بعثات مجاورة لمساعدة القوة الأمنية المؤقتة على تشييد هذه المباني.

٣٩ - وفي انتظار إبداء الآلية السياسية والأمنية المشتركة موافقتها الرسمية على التفاصيل التشغيلية المتبقية المتعلقة بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بدأت البعثة التخطيط الأولي لأعمال البناء اللازمة في المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، شُرع أيضا في الأعمال الأولية للتخطيط والتحديد وافتتاح المونين فيما يتعلق بالعتاد الجوي المتوخى (أربعة طائرات مروحية وطائرتان ذات أجنحة ثابتة).

تاسعا - الآثار المالية

٤٠ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٤١ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مبلغا قدره ٥٠٠ ٠٠٠ ١٧٥ دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لفترة تتجاوز ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٢، فستقتصر كلفة الإنفاق على القوة لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية المؤقتة ٥٣ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام، في ٢٠ آذار/مارس، ما مجموعه ٢ ٣٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وفي

التاريخ نفسه، جرى تسديد التكاليف للحكومة المساهمة بقوات عن الفترة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

عاشرا - ملاحظات وتوصيات

٤١ - إن توفير الظروف الملائمة للعودة السلمية والمنظمة لأبناء قبيلة دينكا نقوك النازحين ولهجرة الرحل من قبيلة المسيرية شرط حاسم لاستعادة الاستقرار الحقيقي والدائم في منطقة أبيي توطئة لتيسير الحوار بين المجتمعات المحلية، وصولا إلى التعايش السلمي. ويمكن أن يساعد ذلك بدوره على تمهيد الطريق لتحديد الوضع المستقبلي لمنطقة أبيي. وأود في هذا الصدد أن أثنى على رئيس البعثة، الفريق تاديسي ويريدي تسفاي، لتواصله المستمر مع زعماء القبيلتين كتيهما، بهدف التوصل إلى فهم واضح للطرائق العملية اللازمة لجعل عودة النازحين وهجرة الرحل أداة مفيدة لوسط السلام والاستقرار. وفي الوقت نفسه، أحث بقوة حكومي السودان وجنوب السودان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان امتناع ممثليهما السياسيين المحليين وأجهزتهما الأمنية في منطقة أبيي عن إتيان أي عمل استفزازي أو عدائي يَحتمل أن يعرض الوضع الأمني للخطر، أو يعرقل عمليات عودة النازحين وهجرة الرحل الجارية.

٤٢ - ويظل تحسين سبل الوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة وحمايتها تحديا كبيرا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في منطقة أبيي. وفي هذا السياق، فإن إصدار تأشيرات لـ ٨٣ من موظفي القوة الأمنية المؤقتة ومقاوليها يمثل تطورا إيجابيا. وإثني على ثقة من أن حكومة السودان ستظل متعاونة في هذا الصدد وستمكن موظفي القوة الأمنية المؤقتة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة من الوصول إلى منطقة أبيي، من أجل تحسين وضع المجتمعات المحلية المتضررة.

٤٣ - ويفرض التأخير في إنشاء إدارة منطقة أبيي قيودا شديدة على جهود تقديم الخدمات لسكانها. وإني أحث الطرفين على كسر الجمود بشأن التعيينات في المناصب العليا والعمل مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي لإيجاد حل عملي لتنفيذ هذا البند الوارد في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، انطوت اجتماعات وقرارات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي على جوانب مشجعة، غير أن إرجاء الاجتماع الرابع للجنة يعث على القلق.

٤٤ - ويتعارض الوجود المستمر لقوات أمنية غير مأذون لها في منطقة أبيي بصورة أساسية مع روح الحوار البناء والتفاهم المتبادل السائد بين أعضاء لجنة الرقابة المشتركة في أبيي،

وكذلك مع إعلان المجتمعات المحلية عن استعدادها للرجوع إلى تقاليد التعايش المشترك التي كانت تسود فيها منذ أمد طويل. ونظرا لبسط القوة الأمنية المؤقتة سيطرتها الكاملة الآن على منطقة عملياتها، أود أن أناشد مرة أخرى حكومة السودان وحكومة جنوب السودان أن تسحبا من منطقة أبيي القوات المسلحة وقوات الشرطة التابعة لهما، وأن تعززا تعاونهما مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يقوده الرئيس السابق ثابو امبيكي، ومع مبعوثي الخاص للسودان وجنوب السودان، هايلى منكريوس، ومع رئيس بعثة القوة الأمنية المؤقتة، الفريق تاديسي ويريدي تسفاي، من أجل إيجاد حل مقبول من الطرفين لجميع المسائل التي ما زالت تعرقل تنفيذ اتفاقات ٢٠ حزيران/يونيه و ٢٩ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه.

٤٥ - وتشكل الجهود التي بذلتها في الآونة الأخيرة حكومتا السودان وجنوب السودان لتخفيف حدة التوترات السياسية السائدة بينهما تطورا مشجعا في سياق عملية بناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، أثنى على القرار الذي اتخذه الطرفان كلاهما لتوقيع ميثاق عدم الاعتداء والمضي قدما في إنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وسيطلب التنفيذ الفعال والسريع لتلك الآلية تعاوننا كاملا من حكومتي السودان وجنوب السودان، لا سيما فيما يتعلق باستكمال المتطلبات اللوجستية لإنشاء مقر البعثة ومواقع الأفرقة، وضمان نشر جميع المراقبين الوطنيين في الوقت المناسب، وتسهيل حركة جميع المراقبين الدوليين دون عراقيل، بما يشمل إصدار تأشيرات الدخول والإقامة. وأوصي، في هذا السياق، بتمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لمدة ستة أشهر، لتمكينها من دعم جهود تفعيل الآلية وزيادة تثبيت الاستقرار في أبيي، وتنفيذ الاتفاقات المعلقة.

٤٦ - وأخيرا، أود أن أشكر رئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي، على مشاركته المستمرة والتزام حكومته تجاه قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأثنى أيضا على فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يقوده ثابو امبيكي، لتيسير المفاوضات في أديس أبابا، بدعم من مبعوثي الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن تقديري لرئيس البعثة، وموظفي القوة الأمنية المؤقتة، لما يبذلونه من جهود متواصلة لخلق بيئة أكثر أمنا لاستئناف الأنشطة المدنية العادية، وتيسير عودة النازحين وهجرة الرحل بصورة سلمية ومنظمة، وتشجيع الحوار بين المجتمعات المحلية بوصفها خطوة تمهيدية لتحقيق التعايش السلمي، في ظل ظروف تتسم في أغلب الأحيان بصعوبة بالغة.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
إثيوبيا	خبراء موفدون في البعثة	٧٩	٤	٨٣
	أفراد الوحدة	٣ ٥١٦	١٩٧	٣ ٧١٣
الاتحاد الروسي	أفراد الوحدة	٢	صفر	٢
رواندا	أفراد الوحدة	٢	صفر	٢
المجموع				٣ ٨٠٠

خريطة نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

